

تعطيل الدستور

دراسة مقارنة



الدكتور
جعفر عبد السادة بهير الدراجي



www.daralhamed.net

المحتويات

الصفحة	الموضوع
11	التقدمة
15	الفصل الأول
19	ماهية تعطيل الدستور
19	المطلب الأول: المفهوم العام لتعطيل الدستور
19	المطلب الأول: التعطيل في اللغة والاصطلاح
19	الفرع الأول: المعنى اللغوي لتعطيل الدستور
21	الفرع الثاني: المعنى الاصطلاحي لتعطيل الدستور
24	المطلب الثاني: التعطيل المشروع للدستور
24	الفرع الأول: تعطيل الدستور بسبب الأحكام العرفية او حالة الطوارئ...
31	الفرع الثاني: تعطيل الدستور بسبب سلطات الأزمات الخاصة....
43	المطلب الثالث: التعطيل غير المشروع للدستور
44	الفرع الأول: التعطيل السياسي للدستور
49	الفرع الثاني: التعطيل الفعلي للدستور
57	المبحث الثاني: تمييز التعطيل عما يشبهه به.
57	المطلب الأول: تمييز تعطيل الدستور عن تعديله.
58	الفرع الأول: تعديل الدستور
63	الفرع الثاني: تمييز تعديل الدستور عن تعطيله
63	أولاً: اوجه التشابه بين تعديل الدستور وتعطيله
64	ثانياً: اوجه الاختلاف بين تعديل الدستور وتعطيله
66	المطلب الثاني: تمييز تعطيل الدستور عن إلغائه
66	الفرع الأول: إلغاء الدستور

68	 أولاً: الأسلوب العادي لإلغاء الدستور
71	 ثانياً: الأسلوب الثوري لإلغاء الدستور
74	 الفرع الثاني: تمييز إلغاء الدستور عن تعطيله
74	 أولاً: أوجه التشابه بين إلغاء الدستور وتعطيله
76	 ثانياً: أوجه الاختلاف بين إلغاء الدستور وتعطيله
77	الفصل الثاني
	تعطيل الدستور بسبب سلطات الأزمات الخاصة
81	 المبحث الأول: الأساس القانوني لتعطيل الدستور
82	 المطلب الأول: نظرية الضرورة أساس السلطات الاستثنائية
84	 المطلب الثاني: موقف الفقه من نظرية الضرورة
85	 الفرع الأول: التصوير الواقعي او السياسي لنظرية الضرورة
85	 أولاً: الفقه الانكلوسكوني ونظرية الضرورة الواقعية
86	 ثانياً: الفقه الفرنسي ونظرية الضرورة الواقعية
88	 الفرع الثاني: التصوير القانوني لنظرية الضرورة
88	 أولاً: الفقه الألماني والتصوير القانوني لنظرية الضرورة
90	 ثانياً: الفقه الفرنسي والتصوير القانوني لنظرية الضرورة
92	 المطلب الثالث: موقف القضاء من نظرية الضرورة
93	 الفرع الأول: القضاء الأمريكي
95	 الفرع الثاني: القضاء الفرنسي
97	 الفرع الثالث: القضاء السويسري
99	 المطلب الرابع: تقدير التنظيم الدستوري لحالة الضرورة
99	 الفرع الأول: رفض التنظيم الدستوري لحالة الضرورة
101	 الفرع الثاني: تأييد التنظيم الدستوري لحالة الضرورة

105	المبحث الثاني: التنظيم الدستوري لتعطيل الدستور
105	المطلب الأول: شروط التعطيل
106	الفرع الأول: شروط اللجوء لسلطات الأزمات الخاصة
106	أولاً: وجود خطر جسيم وحال
107	ثانياً: أن يسبب ذلك الخطر انقطاع السلطات العامة عن سيرها المنتظم
108	ثالثاً: أن يهدد ذلك الخطر موضوعات محدودة
109	الفرع الثاني: شروط التطبيق لسلطات الأزمات الخاصة
109	أولاً: شروط تطبيق الموضوعية
110	ثانياً: شروط التطبيق الشكلية
115	المطلب الثاني: نطاق التعطيل
115	الفرع الأول: النطاق الموضوعي لتعطيل الدستور
123	الفرع الثاني: النطاق الزمني لتعطيل الدستور
124	أولاً: مدة تطبيق نصوص الأزمات الخاصة
126	ثانياً: مدة سريان الإجراءات الاستثنائية
129	المبحث الثالث: الرقابة على تعطيل الدستور
131	المطلب الأول: الرقابة السياسية
137	المطلب الثاني: الرقابة القضائية
143	الفصل الثالث
143	التعطيل الفعلي للدستور
147	المبحث الأول: أسباب التعطيل الفعلي
148	المطلب الأول: أسباب تتصل بصياغة الدستور
149	الفرع الأول: نقص وغموض الدستور
149	أولاً: نقص الدستور

155	 ثانياً: غموض الدستور
158	 الفرع الثاني: أسباب تتصل بتقليد النظم الدستورية للدول الأخرى
164	 المطلب الثاني: أسباب تنجم عن النظام الحزبي السائد
165	 الفرع الأول: نظام الحزب الواحد
167	 الفرع الثاني: نظام الحزبين
169	 الفرع الثالث: نظام تعدد الأحزاب
171	 المبحث الثاني: ضمانات عدم التعطيل الفعلي للدستور
171	 المطلب الأول: الضمانات القانونية
172	 الفرع الأول: الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية
172	 أولاً: مظاهر رقابة السلطة التشريعية للتنفيذية
178	 ثانياً: مظاهر رقابة السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية
182	 الفرع الثاني: الرقابة على دستورية القوانين
183	 أولاً: الرقابة السياسية على دستورية القوانين
185	 ثانياً: الرقابة القضائية على دستورية القوانين
189	 المطلب الثاني: الضمانات السياسية
190	 الفرع الأول: الرأي العام
191	 أولاً: الأحزاب السياسية
193	 ثانياً: الجماعات الضاغطة
195	 الفرع الثاني: حق الشعوب في مقاومة الطغيان
199	 الخاتمة
203	 الملخص باللغة الإنكليزية
205	 المصادر